الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère D'enseignement Supérieur De La Recherche Scientifique
Université Mohamed Boudiaf de M'sila
Faculté des Sciences Economiques, commercialeset Sciences de Gestion
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة

ISSN : 2543-3706	*EISSN: 2676-1629*	*Dépôt Légale: 2016-1067*

المرجع: 26/م إ أ ت/ 2023 المسيلة في: 27-04-2023

شهادة نشر

الى الاساتذة:

زينب ناجم، جامعة محمد بوضياف-المسيلة

تحية طيبة وبعد؛

يشهد السيد مدير مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة (الصنف ج) أن البحث الموسوم بـ:

واقع تمويل المؤسسات الناشئة كآلية حديثة لدعم وتطوير الاقتصاد في الجزائر، قد تم نشره في المجلة بعد قبوله من المحكمين؛ بالمجلد رقم (08)، العدد (01)، لشهر مارس 2023؛ الصفحات (160-172). المتوفر على الرابط الالكتروني للمجلة:

https://www.asjp.cerist.dz/en/Articles/480

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

قدمت هذه الشهادة للمعني (ة) وبطلب منه لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

المجلة:

واقع تمويل المؤسسات الناشئة كآلية حديثة لدعم وتطوير الاقتصاد في الجزائر

The reality of funding startups as a modern mechanism to support and develop the economy in Algeria

زينب ناجم*

Zineb Nadjem*

[1] جامعة محمد بوضياف-المسيلة، zineb.nadjem@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 20-10-2022 تاريخ القبول: 09-02-2023 تاريخ النشر: 31-03-2023

ملخص:

بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصادات المعاصرة، وبسبب هشاشة هاته المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، تهدف الدراسة إلى معرفة دور الحكومة الجزائرية في توفير آليات الدعم، وذلك لخلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صناع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في الاقتصاد وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية؛

محاولة الحد من عراقيل التمويل وذلك بخلق صندوق لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.

الكلمات مفتاحية: المؤسسات الناشئة، تمويل المؤسسات الناشئة، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL: G29

Abstract:

Given the crucial role of startups in contemporary economies, and due to their fragility in the face of intense international competition, this study aims to highlight the role of the Algerian government in providing support mechanisms, in order to create a new economic model far from the rent on which the country's economy has relied for decades .The study led to a number of results, the most important of which are:

Investment and support for startups has become one of the priorities of Algerian economic decision-makers, in order to enhance their contribution to the economy and strengthen the local productive apparatus,

Attempt to reduce obstacles to financing by creating a support fund for startups in Algeria.

Keywords: startups, funding startups, Algerian economy.

Gel classification codes: G29

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يعد التمويل من أهم متطلبات دعم المؤسسات الناشئة وتنميتها في ظل توافر المناخ التشريعي والظروف المناسبة للنهوض بهذا القطاع ومساهمته في الاقتصاد، الأمر الذي يتطلب خلق هيئات داعمة لهاته المؤسسات من خلال تيسير حصولها على التمويل اللازم سواء بآليات التمويل التقليدية أو صيغ التمويل الإسلامي.

يعتبر إنشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية الجديدة في الجزائر لما لها من دور مهم فيما يخص زيادة ونمو الناتج الداخلي الخام، تكثيف النسيج الصناعي، توفير مناصب الشغل والمساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

1.1. الاشكالية:

يلاحظ أن هناك اهتمام كبير بموضوع المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة سواء من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحداثة عهده في الجزائر.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي أهم الآليات والطرق المعتمدة في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

ولتبسيط الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-مالمقصود بالمؤسسات الناشئة؟

-ماهي الهيئات الداعمة لهاته المؤسسات في الجزائر؟

2.1. فرضية الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تبنى الدراسة على الفرضية التالية:

-يعد التمويل العائق الأبرز للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

3.1. المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة باستخدام أدوات التحليل.

4.1. أهداف الدراسة:

تتجسد أهداف الدراسة إلى:

-معرفة المقصود بالمؤسسات الناشئة والفرق بينها وبين المؤسسات الأخرى؛

-آليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؛

-معرفة المستجدات المتعلقة بدعم هاته المؤسسات في الجزائر.

2. مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة:

أصبح مفهوم المؤسسات الناشئة المصطلح الأكثر استخداما وشيوعا في السنوات الأخيرة كنموذج يتوافق مع التغيرات الاقتصادية والعولمة التي تتسم بالتأثير المتزايد للتكنولوجيا في الحياة الاقتصادية.

1.2. تعريف المؤسسات الناشئة startups:

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي: مشروع صغير بدأ للتو وكلمة startup تتكون من جزأين-start- وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق وup هو ما يشير لفكرة النمو الاقتصادي. (بوالشعور الشريفة، 2018، ص 460.)

كما عرفها Ferré بأنها تعتبر كمرحلة بادئة لتكوين المشروع، ومن المفروض أنها مؤسسة تمتهن النمو. بحيث يبين التعريف أن المؤسسات الناشئة ما هي إلا مرحلة مؤقتة وتمثل المرحلة المبدئية للمشروع.(حسين يوسف، صديقي اسماعيل، 2020، ص 70)

أن تكون المؤسسة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بالقطاع الذي تنشط به، وعليه فإن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة من خلال فكرة ريادية إبداعية مبتكرة يجب أن توفي أربع شروط وهي: نمو قوي محتمل ، استخدام التكنولوجيا الحديثة، تحتاج لتمويل ضخم، التأكد من أن السوق جديد، حيث يصعب تقييم المخاطرة.(ليلى بعوني، 2022، ص 03.)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المؤسسة الناشئة هي: "مشروع صغير يسعى لطرح منتجات جديدة مبتكرة تستهدف سوق كبيرة وتتميز بدرجة عالية من المخاطر، ولكن مقابل ذلك تحقق نمو سريع وقوي بأرباح ضخمة محتملة."

ومن السمات الأساسية للمؤسسات الناشئة الناجحة :

-يصعب تحديد شروط النجاح بشكل قطعي.

- الإبداعات العظيمة لا تترجم تلقائيا إلى نجاح استثماري.

2.2. الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرتكب الكثير من الناس الأخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها على أنها مؤسسات ناشئة، لكن هناك عدة فروق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إيجازها في النقاط التالية: (بلغنامي نبيلة، 2021، ص 26)

- ✓ **الهدف من التأسيس:** عند إنشاء مؤسسة ناشئة (في أي من المجالات) فإن فكرة المشروع تكون بتقديم مشروع قابل للتطور والنمو بسرعة. ويقدم من خلاله منتج أو خدمة تحدث تأثير على السوق وعلى سلوك المستهلك أو يخلق سوق مستهلكة جديدة، على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ **خطوات التأسيس:** تعتمد أغلب المؤسسات الناشئة على الابتكار عند العمل على تقديم منتج أو خدمة. وهو الأمر الذي لا يمكن تحديده، مما يعني أن فرص حصول المؤسسة على الدعم والتمويل منخفضة قليلا، سواء من المستثمرين أو من خلال الاعتماد على القروض البنكية. تحتاج إلى مجهود أكبر من رائد الأعمال، فلا وجود لنموذج أعمال محددة يمكن له أن يتبعه، أو معرفة بمعرفة العدد الفعلي للعمال أو الموظفين، الأمر كله يعتمد على التجربة بشكل فعلي، على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واضحة المعالم والخطوات وحظوظ التمويل أكبر.
- ✓ **البيئة الصناعية أو السوق المحلي:** التأثير الذي تحدثه المشروعات الصغيرة أو المتوسطة على الاقتصاد المحلي واضح ومحدد، فهي تتمكن من توفير فرص عمل بصورة أكبر، واحتياجاتها التمويلية ليست ضخمة التي تمكنها من الربح، ولذلك قد نجها أكثر دعما للمجتمع الصناعي المحلي، وتوفر لها الدولة قروض تمويلية وتسهيلات، على عكس المؤسسات الناشئة.
- ✓ **التمويل:** صاحب المؤسسة الناشئة يبحث عن مستثمر يؤمن بفكرته وبأهميتها أو يمكن أن يشارك بها ليمول له مشروعه، بينها صاحب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد صاحب المشروع على نفسه لتمويل مشروعه أو من خلال البنوك أو من أجهزة الدعم والمرافقة.
- ✓ **مبدأ المشروع أو الفكرة:** يصف كثيرون الشركان الناشئة بأنها مؤقته. بمعنى أنها إما تتحول لشركة كبيرة في خلال سنوات، أو تبقى لتصبح مشروع صغير، لأنها تعمل على منتج أو خدمة يمكن تكرارهما وقابلان للتطوير. إنما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الاستقرار والربح، فهي طالما تعمل وتنتج، ويمكن توسيع نطاقها قليلا، تظل ناجحة ومستمرة إلى فترة غير معلومة.

3. الهياكل الداعمة لترقية وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تعتبر المؤسسات الناشئة قطاعا حديثا هاما في الاقتصاد الوطني باعتباره يساهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني العديد من المشاكل والصعوبات خاصة في جانب حصوله على التمويل اللازم الذي يضمن أداء مهامه بالشكل المنوط به ولقد خصص لذلك هيئات داعمة لها.

3-1 المؤسسات الناشئة في الجزائر:

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في اطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في

ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7%من اجمالي الناتج المحلي سنة 2016. بالنسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في انشاء مؤسسات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الالكتروني، كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال بالنسبة لأنجح المؤسسات الناشئة على المستوى الوطني، شركة واد كنيس وهو موقع الكتروني مخصص للإعلانات، تم اطلاقه سنة 2006 وهو عبارة عن اعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا.

ولقد لجأت الجزائر إلى إنشاء مثل هاته المؤسسات بعد تراجع أسعار البترول محاولة منها الاتجاه نحو سياسة التنويع الاقتصادي المبنية أساسا على المؤسسة وكيفية خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل، الاتجاه نحو الابتكار، وتشجيع خلق المؤسسات الناشئة يعتمد بشكل عام على عوامل مرتبطة بجوانب الاقتصاد الكلي (نظام الحوكمة ، وبيئة الأعمال المواتية، التمويل الكافي) وجزئية كافية (المهارات الإدارية والتكنولوجية المؤهلة.)

2.3. الهياكل الداعمة لترقية المقاولاتية في الجزائر:

اعتمدت الجزائر على عدة هيئات لدعم المقاولاتية في الجزائر وإنشاء المؤسسات الناشئة، متمثلة في :

1.2.3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

أنشأت من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات و/أو الرخص.

بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، حيث يجوز للمستثمرين المنصوص عليهم في المادتين الأولى و الثانية التمتع بتطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية بشأن الأجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز مشروع الاستثمار والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري. (الأمر رقم 01-03، الجريدة الرسمية، 2001، ص4)

2.2.3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةANDPME :

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 -165 المؤرخ في 03 ماي 2005 ،تعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فهي تعمل على:

-تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛

-ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات، والمتابعة الديمغرافية للمؤسسات الصغيرة. والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط؛

-إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية و المذكرات الظرفية الدورية؛

-جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المرسوم التنفيذي رقم 05-165، الجريدة الرسمية، 2005، ص28)

3.2.3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، فإنه يستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و35 عاما الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، تقدم ANSEJ مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة، التي يتم فيها وضع ملفات الشباب حاملي المشاريع المؤهلة، كما تم إنشاء صندوق ضمان القروض في عام 1998 لتقديم مزيد من التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل. (المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، 1996، ص 12)

4.2.3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

تأسس بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع. (المرسوم التنفيذي رقم 94-188، الجريدة الرسمية، 1994، ص 5.)

5.2.3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

تأسست في عام 2004 ، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية.

هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على الاعتماد على النفس، والمبادرة الذاتية وعلى روح المقاولة، لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسيين فئة الأشخاص بدون دخل أو

ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي. (علي محبوب، علي سنوسي، 2020)

3-2-6 المقاولاتية من خلال حاضنات الأعمال:

جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته، والمتضمّن إنشاء عدّة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض. ثم تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 سنة 2003 للتعريف بنظام عمل الحاضنات وأنواعها، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها. وبذلك تعد الجزائر حديثة العهد بعملية حضانة الأعمال. (دليلة بركان، حايف سي حايف شيراز، 2012، ص 11.)

-حاضنات الأعمال التي تقدم خدماتها للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع في الجزائر:

مع بزوغ المؤسسات الناشئة في الجزائر وظهور رواد الأعمال الطموحين، ظهرت الحاجة لاحتضان هذه المؤسسات الناشئة وتوجيه رواد الأعمال وذلك عن طريق حاضنات الأعمال ومسرعات المشاريع ومن بين حاضنات المؤسسات الناشئة في الجزائر مايلي: (بوقنة سليم وآخرون، 2020، ص ص 225-226.)

sylabs : تأسست سنة 2015 ، وهي حاضنة أعمال ومسرعة مشاريع مقرها الجزائر العاصمة بالقرب من البريد المركزي تعمل هذه المؤسسة على تقريب ودمج المؤسسات الناشئة في النظام البيئي الريادي الجزائري. ويتم ذلك من خلال دعم رواد الأعمال بالاستشارة وتوفير الأدوات الريادية الضرورية للنجاح في السوق الجزائري، وكذلك مساعدتهم على توسيع شبكة علاقاتهم. كما تهدف إلى تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال الوصل والتقرب مع صناع القرار في القطاعين العام والخاص محليا وعالميا وتشجيع ريادة الأعمال في الجزائر؛

INCUBME : وهي حاضنة أعمال أخرى مقرها في الجزائر العاصمة ويسيره أصحابه من الجزائر في الخارج. وتساعد هذه الشركة المشاريع المؤسسات الناشئة المبتكرة

من خلال تقديم الدعم والمشورة ومتابعة سير المشاريع (فنيا/ماديا/لوجيستيا/إداريا)، كما تهدف إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال الحديثة وعالم الأعمال من خلال المؤتمرات والفعاليات؛

CYBERPARC DE SIDI ABDAELLAH: الوكالة الوطنية للترويج لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها هي مؤسسة في القطاع العام تأسست سنة 2004، يقع مقرها الرئيسي في سايبر بارك في مدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة. وتهدف هذه المؤسسة إلى إنشاء نظام بيئة ريادي وطني من خلال تشجيع المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة لضمان المشاركة الفعالة في الاقتصاد الجزائري؛

BOCS: يقع مقر بيكوس في مدينة المحمدية بالجزائر ومنذ ذلك الحين، تقدم هذه المؤسسة خدمات استشارية وتوجيهية، بالإضافة إلى تدريبات للشركات الجزائرية في مجال الأعمال. تشمل خدماتها تسريع المشاريع والدعم والتوجيه وعقد فعاليات ومؤتمرات حول ريادة الأعمال والبيزنس؛

Algerian Center for Social Entrepreneurship: تأسس المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية سنة 2016، ويهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، وكذلك دعم وتقريب الجهات الفاعلة في النظام البيئي لريادة الأعمال، ويدعم كذلك رواد الأعمال الاجتماعية. يتم ذلك من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر، ودعم المشاريع في هذا المجال من خلال تقديم التوجيه والاستشارات؛

FIKRA-TECH-CDTA: أو تعرف كذلك بمركز تنمية التكنولوجيات المتطورة التي يقع مقرها في بابا حسن العاصمة. وتعد مؤسسة تابعة للقطاع العام متخصصة في العلوم والتكنولوجيا، تتمثل خدماتها في دعم المشاريع المبتكرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، والمساعدة في زيادة القيمة وكذلك من خلال التدريبات؛

INSTITUT HABA: يقع معهد حبة في بلوزداد، مكان دو 01 ماي، الجزائر، معهد حبة مسرعة مشاريع تساعد على تطوير الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر من خلال تسريع من المؤسسات الناشئة باستعمال أدوات مختلفة مثل FABLABS و THINK THANK كما تملك مجلس علميا لتقييم المشاريع ومراقبتها.

تهدف حاضنات على حسب المشرع الجزائري إلى:

-تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي ؛

-المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها ؛

-تشجيع بروز المشاريع المبتكرة ؛

-تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد ؛

-ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة ؛

-تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل ؛

-العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

3.3. الآليات المعتمدة في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر:

يتطلب النمو الكبير والسريع للمؤسسات الناشئة تمويلا معتبرا بشكل مستمر ومن مصادر متعددة حتى تستطيع تغطية إنفاقها. وكونها مبنية على أفكار إبداعية فريدة ومختلفة يجعل نجاحها غير مؤكد ويحتمل مخاطر عالية مما يحتم عليها اللجوء إلى مصادر تمويلية حديثة عوض التمويل التقليدي كالقروض البنكية لارتفاع تكاليفها وتقييدها بوجود ضمانات لا تملكها المؤسسة الناشئة لاسيما في بداياتها أو اللجوء إلى السوق المالي الذي سيعطي قيم أسهم أقل بكثير من قيمتها الحقيقية.

1.3.3. التمويل عن طريق رأس مال المخاطر:

يعتبر التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر من الأساليب المهمة في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

حسب المشرع الجزائري: في الفصل الأول من القانون رقم 06-11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006، يعرف شركات رأس المال الاستثماري بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيسّ النمو أو التحويل أو الخوصصة. (المادة 02 والمادة 03 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006)

ظهر رأس المال المخاطر بالجزائر في بداية التسعينيات، بعد إعطاء الموافقة من طرف مجلس النقد والقرض للشركة المالية الجزائرية الأوربية

(la financière algéro-européenne de participation) كمؤسسة مالية متخصصة في التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري، وذلك من خلال القرار رقم 12 الصادر بتاريخ 24 فيفري 1991 ، غير أن النشاط الفعلي لهذه الشركة بدأ سنة 1995 ، وهذا في غياب إطار قانوني يضبط مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر. وبعدها شهد السوق تأسيس العديد من الشركات نوجزها من خلال الشكل التالي:

❖ **العراقيل التي يواجهها رأس المال المخاطر في الجزائر**

لا تزال تقنية رأس المال المخاطر، تواجه العديد من الصعوبات والمتمثلة فيما يلي: (نبيلة قدور، حمزة العرابي، 2017، ص ص 897-898)

-الفترة الزمنية للبرنامج: إن تأخر وضع قوانين تضبط مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر ,وتحدد النظام الجبائي الخاص بنشاط مؤسسات رأس المال المخاطر بالجزائر قد أثر سلبا ى نشاط مؤسسات رأس المال المخاطر ون حيث دخول مؤسسات جديدة خاصة، كما أن وضع آليات الخروج من المؤسسات المقاولة وآليات ضمان التمويل جاء متأخرا.

-مشكلة التحفيز: تنفق مؤسسات رأس المال المخاطر الخاصة مبالغ كبير بفرض تحفيز المقاولين ويعد التحفيز الحل الوحيد لمشكل الوكالة، الذي يميز طبيعة الاستثمار عن طريق رأس المال المخاطر، إلا أن مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر لا تستثمر مبالغ كبيرة من الأموال التي بحوزتها إذ يبقى عدد المؤسسات المقاولة الممولة قليلا وقد يرجع هذا إلى سببين:

- ✓ تجنب هذه المؤسسات للمخاطر؛
- ✓ عدم وصول العدد الكافي من طلبات التمويل إليها.

-غياب التنسيق بين الهياكل المساعدة ومؤسسات رأس المال المخاطر: يؤكد المسؤولين عن عملية انتقاء المشاريع وتقييمها لمؤسسات رأس المال المخاطر بالجزائر أن أغلب المقاولين الذين يطلبون التمويل يجهلون تمام كيفية عرض مشاريعهم، مما يعني عدم حصولهم على التوجيه اللازم الذي من المفترض أن تقدمه الهياكل المساعدة.

-غياب ثقافة المؤسسة لدى المقاولين الجزائريين: يجهل أغلب المقاولين الجزائريين للامتيازات المرتبطة بالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر والتحفيزات التي تقدمها الحكومة من التسهيلات للحصول على العقار الصناعي، ضمانات للقروض والتمويلات الممنوحة بالإضافة إلى الهياكل التي تعمل على توجيه وتكوين المقاولين مما يجعل من إمكانية الاستفادة من هذه التحفيزات محصورة في عدد قليل من المقاولين.

- غياب آلية خروج ملائمة: من أهم محددات نجاح عمليات رأس المال المخاطر هو وجود آلية ملائمة للخروج تضمن سهولة عملية وتحقق قيم مضافة، لكن المؤسسات الجزائرية لا تتوفر على خيارات كثيرة للخروج، حيث أن عمليات الخروج تتم إما عن طريق بيع الحصة من مبادرين أصلين.

-غياب آلية الضمان: لتوسيع وتطور صناعة رأس المال المخاطر الجزائرية لابد من وضع نظم أو آلية لضمان مساهماتها نظرا لما يتميز به نشاط المؤسسات الناشطة في هذا المجال من مخاطر عالية.

2.3.3. الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة:

لغرض دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة ومن أجل المساهمة في ترقية بيئة المؤسسات الناشئة، تم إنشاء صندوق دعم بموجب المادة 131 من القانون المالية لسنة 2020.

وحسب تصريحات المسئولين هذا الصندوق يتولى تمويل المشاريع الناشئة وتحمل الأعباء بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمشروع وهذا بوضع تحت تصرفهم خدمات الحصول على التمويل لنشاطها والذي يدخل ضمن منظور شامل وهو دعم المقاولاتية في الجزائر.

من الناحية العملية فقد تم انطلاق الرسمي لعمل الصندوق في 4 أكتوبر 2020 بدأ بالفعل الصندوق في تمويل المؤسسات الناشئة بموجب تصريح للمدير العام للصندوق وهذا بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي

تحصلت التصنيف بموجب منح عالمة "مؤسسة ناشئة" التي تعتبر ضرورية للاستفادة من التمويل الذي يقوم على مبدأ المخاطر وحسب تصريحات المسئولين تم تحديد ثالث مستويات من التمويل(2 مليون- 5 ملايين- 20 مليون دينار) وفي انتظار صدور النص التنظيمي الذي سينظم عمل الصندوق، فقد تم التأكيد على أن الصندوق سيعلب دور المساعد على التمويل الذي يقوم على آليات التمويل القائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال بالابتعاد عن الطرق التقليدية المتمثلة في القروض وتوجه إلى كطريقة جديدة معروفة في البلدان المتقدمة وهذا بالرغم من المخاطر التي تصحب هذه العملية.(فتيحة نعار، 2021، ص ص 23-24)

إضافة إلى إنشاء صندوق وطني لدعم المؤسسات الناشئة أعلنت الحكومة في 20 مارس2020 عن قرارات جديدة لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها تتمثل في:

-إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛

-وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات. علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة؛

-تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ANPT إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

-تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HUB للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة "سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك"، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

-تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

3.3.3. أسباب ضعف تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر:

إن نجاح وتطور المؤسسات الناشئة يعتمد على بيئة أعمال مواتية وإن ضعف نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر عائد لعدة أسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-الميزانية الموجهة للبحث العلمي في الجزائر لا تتعدى 1 %من PIB ؛

-غياب سياسة واضحة تعنى بالابتكار بالاشتراك مع جميع الفاعلين سواءا الدولة المؤسسات الخاصة أو العمومية ، الجامعة؛

-ضعف العلاقة بين الجامعة مراكز البحوث والنسيج الاقتصادي؛

-غياب احصائيات حول عدد المؤسسات الناشئة الناشطة في الجزائر؛
-صعوبة ايجاد التمويل الكافي للمشاريع الابتكارية للمؤسسات الناشئة في الجزائر؛
-غياب الاطار القانوني المنظم لعمل الشركات الناشئة في الجزائر؛
- غياب النظام البيئي الخاص بالشركات الناشئة.

4. الخاتمة:

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، لكن هذا لا يمنع القول أن الجزائر تسعى لخلق هيئات داعمة تعمل على ترقية مثل هاته المؤسسات بما يتوافق ومتطلبات المحيط الاقتصادي الجديد.

حيث قامت باستحداث أجهزة مرافقة ومساعدة حاملي المشاريع الاستثمارية للحصول على الموارد اللازمة ويأتي ذلك من خلال تجسيد مشاريع الشباب التي تلعب دورا هام للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

4-1 النتائج:

من خلال دراستنا تم التوصل للنتائج التالية:

-التمويل من بين الأسباب الرئيسية التي تحد من نجاح المؤسسات الناشئة، ولقد اتجهت الجزائر كغيرها من الدول إلى إيجاد سبل جديدة للاستثمار خارج المحروقات لإقامة اقتصاد متنوع يدعم الإنتاج المحلي وذلك من خلال دعم المؤسسات الناشئة ذات المشاريع الإبداعية، والتي تعاني الكثير من التحديات من بينها مشكل التمويل ويتجلى ذلك في خلق هيئات تدعم هاته المؤسسات التي من أحدثها الصندوق الوطني الخاص بدعم المؤسسات الناشئة؛

- حداثة ومحدودية فكرة المؤسسات الناشئة في الجزائر؛

-يعتبر صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، مكسبا هاما للشباب المبتكر، في ظل جمود، و عدم عصرنة القطاع المصرفي بالجزائر؛

-إن دعم المؤسسات الناشئة عن طريق الصندوق المستحدث وجملة التسهيلات الإدارية، من شأنه أن يعطى دفعا قويا للنسيج الاقتصادي والصناعي في بلادنا، ويضعه على سكة تحقيق النمو والتوجه نحو التصدير خارج قطاع المحروقات.

4-2 الاقتراحات:

-اعتماد التمويل الجماعي للمشاريع الناشئة الذي يعتبر من أحدث الطرق لتمويل المشاريع وذلك لأن التمويل الجماعي يحمل بعداً اجتماعياً بارزا، إذ أنه يقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي لخدمة فكرة أو مشروع ما و إعادة توزيع الموارد المالية واستغلالها بطريقة أفضل؛

– الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال المؤسسات الناشئة باعتبارها الحجر الأساس لاقتصادات الدول.

5. قائمة المراجع:

- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018.
- حسين يوسف، صديقي اسماعيل،دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة بشار، 2020.
- ليلى بعوني، آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني الافتراضي بعنوان: المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق، جامعة الجزئر1، 2022.
- بلغنامي نبيلة، واقع و تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة حالة الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08، العدد 01، جامعة بشار، 2021.
- الأمر رقم 01-03، الجريدة الرسمية، 2001.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-165، الجريدة الرسمية، 2005.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، 1996.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-188، الجريدة الرسمية، 1994.
- علي محبوب، علي سنوسي، سياسات دعم المقاولاتية في تفعيل التمويل الاسلامي للقطاع الزراعي في الجزائر، ملتقى وطني بعنوان المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية (التحديات والآفاق)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 17 مارس 2020، الجزائر.
- دليلة بركان، حايف سي حايف شيراز حاضنات العمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح.17-18 أفريل 2012.
- بوقنة سليم وآخرون، حاضنات الأعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر،حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 7 ، العدد3، 2020.
- المادة 02 والمادة 03 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري
- نبيلة قدور، حمزة العرابي، التمويل برأس المال المخاطر وأهم تجاربه في بعض الدول العالم، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد7، جوان 2017.
- فتيحة نعار، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 16، العدد 3، 2021.